

بجلس القاضي وان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا
 عن تعديلهم جاز وينظر القضا في حالهم وان اكد شهود الاصل
 الشهادة لم يقبل شهادة الفرع وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه
 في شاهد الزور اشهته في السوق ولا اعتره وقالوا رحمهما الله
 بوجوه ضربا وتعيسة **كتاب الرجوع** اذا رجع الشهود
 عن شهادتهم قبل الحكم بما سقطت فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا
 لم يفسخ الحكم ووجب عليه ضمان ما اتلفوه بشهادتهم ولا يصح
 الرجوع الا بخضق الحكم واذا شهد شاهدان بما لحكم الحاكم بهما
 ثم رجعا ضمانا للمال للشهود عليه وان رجع احدهما ضمن النصف
 وان شهد بالمال ثلثة فرجع اهلهم فلا ضمان عليه وان رجع
 آخر ضمن الرجوعان نصف المال فان شهد رجل وامرأتان بالمال
 فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعا ضمننا نصف الحق وان
 شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع فلا ضمان عليهن وان رجعت

الحري

الحري كان علي النسوة الرجوعان ربع الحق فان رجع الرجل و
 النساء جميعا فعلى الرجل سدس الحق وعلي النسوة خمسة اسدس الحق
 عند ابو حنيفة وقال علي لرجل انصف وعلي النسوة النصف وان شهد
 شاهدان علي امرأة بالطلاق بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
 عليهما وكذا ان شهد علي رجل يتزوج امرأة بمقدار مهر المثل وان
 شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمانا الزيادة وان شهدا بسبع مثقال
 القيمة او اكثر ثم رجعا ضمن النقصان وان شهدا علي رجل انه طلق امرأ
 قبل الدخول بها ثم رجعا ضمانا نصف المهر فان كان بعد الدخول لم
 يضمن شيئا وان شهدا انه عتق عبدا ثم رجعا ضمانا قيمته وان شهدا
 بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمانا الذي ولو يقض منها او اذا رجع
 شهودا لفرع عليهما ضمانا ضمنا وان رجع شهودا لاصل
 وقالوا لو شهدوا شهودا لفرع علي شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا
 ان شهدناهم وعاطنا ضمنا وان قالوا شهودا لفرع كذب شهودا لاصل